

Distr.: General  
21 November 2000  
Arabic  
Original: English



## تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا

(٩-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

### أولا - مقدمة

أوكرانيا (السفير فاليري ب. كوتشينسكي)؛  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية  
(السفير ستيفارت إلدون)؛  
الولايات المتحدة الأمريكية (السفيرة نانسي  
سودربيرغ).

١ - في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠). وأعلم رئيس مجلس الأمن الأمين العام، برسالته المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1030)، بأن أعضاء المجلس قد وافقوا على إيفاد بعثة إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا في الفترة من ٩ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وفيما يلي اختصاصات البعثة:

### ثانيا - أنشطة البعثة

٣ - قبل الرحيل، اجتمع أعضاء البعثة بصورة غير رسمية بممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وممثلي الدول الأعضاء المساهمة بأفراد عسكريين أو مدنيين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبالسيد خوسيه راموس - هورتا، وزير خارجية تيمور الشرقية. وتمثل هدف هذه الاجتماعات في الاستماع إلى طائفة عريضة من الآراء من أطراف مهمة أخرى قبل رحيل البعثة.

٤ - وغادرت البعثة نيويورك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وزارت تيمور الشرقية (١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر) بناء على دعوة الممثل الخاص للأمين العام والمدير الانتقالي لتيمور الشرقية، السيد سيرخيو فييرا دي ميلو، وزارت تيمور الغربية وجاكرتا (١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر) بناء على دعوة حكومة إندونيسيا. وأعرب أعضاء البعثة عن امتنانهم للممثل

(أ) في تيمور الشرقية، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩)؛ و  
(ب) في إندونيسيا، استعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠).

٢ - وعقب مشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن، تقرر أن يكون تشكيل البعثة على النحو التالي:

ناميبيا (السفير مارتن أندجابا، رئيس البعثة)؛  
الأرجنتين (الوزير لويس إنريكي كاباتلي)؛  
ماليزيا (السفير حاسمي أغام)؛  
تونس (السفير عثمان جرانددي)؛

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

غير حكومية، وأجرت معهم مناقشات بناءة. وزارت البعثة مكتب الشرطة الإقليمي لمعاينة تدمير عدد من الأسلحة المحتجزة، ومخيم لاجئي نوالباكي. وفي أتامبوا، زارت البعثة مخيم لاجئي هاليوان وكذلك موقع أوماكاران لإعادة التوطين، وأجرت مناقشات مع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ووضع أعضاء البعثة باقات زهور في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكريماً لذكرى الأشخاص الذين قتلوا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقدمت لهم إفادات بشأن الأحداث التي أدت إلى اغتيالهم. وفي جاكرتا، اجتمعت البعثة بنائب الرئيس ميغاواي سوكارنوبوتي، وكبار مسؤولين في الحكومة من بينهم الوزير المنسق للشؤون السياسية والاجتماعية والأمنية سوسيلو بامبونغ يودويونو، ورئيس مجلس النواب أكبر تانديونغ، والمدعي العام مرزوقي داروسمان، ووزير الخارجية علوي شهاب، فضلاً عن ممثلين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسلك الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية.

### ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) ألف - الأمن والقانون والنظام

٧ - تتسم الحالة الأمنية في تيمور الشرقية عموماً بالاستقرار نسبياً حيث انخفض معدل الجريمة بشكل ملموس. وقد تم نشر الشرطة المدنية في جميع المقاطعات والمقاطعات الفرعية باستثناء ١٠ منها. ولا يزال تدريب دائرة شرطة تيمور الشرقية مستمراً. بيد أنه إزاء قيود الميزانية، لن يتسنى في إطار معدل التدريب الراهن بلوغ القوام المنشود ألا وهو ٣٠٠٠ فرد قبل عام ٢٠٠٦. وتبعاً لذلك، أوصى السيد سرجيو فييرا دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام بنقل حصة من الميزانية المقررة لحفظ السلام تحت بند وجود الشرطة الدولية وتخصيصها للعمل على التعجيل بتدريب قوة الشرطة الوطنية في تيمور الشرقية. غير أنه من المرجح أن تقتضي

الخاص للأمين العام ومسؤولي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتيمور الشرقية، والسلطات الإندونيسية على تسهيل الزيارة التي سمحت لهم بالإطلاع بصورة مباشرة على الحالة في تيمور الشرقية وعلى عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وحالة اللاجئين في كوبانغ وأتامبوا.

٥ - وفي تيمور الشرقية، أجرت البعثة مناقشات مستفيضة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣١٩ (٢٠٠٠) مع الممثل الخاص للأمين العام وكبار الأفراد المدنيين والعسكريين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وأعضاء حكومة الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، وقائد القوات العسكرية للتحرير الوطني لتيمور الشرقية، وعشرة مكاتب دبلوماسية في تيمور الشرقية (استراليا، إندونيسيا، أيرلندا، البرازيل، البرتغال، الصين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان)، والمنظمات غير الحكومية لتيمور الشرقية، فضلاً عن شخصيات بارزة في تيمور الشرقية، وهي زانانا غوسماو؛ وخوسيه راموس - هورتا، وماريو كاراسكالو. وفي ديلي، زارت البعثة موقع مجزرة سانتا كروس حيث وضعت أكاليل لإحياء الذكرى السنوية التاسعة لعمليات التقتيل. وزار أعضاء البعثة إقليم سواي في القطاع الغربي، وتلقوا إفادات مستفيضة بالمعلومات قدمها لهم أفراد مدنيون وعسكريون تابعون لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، واجتمعوا بممثلي الجماعة المحلية، وزاروا موقع مجزرة كنيسة سواي لعام ١٩٩٩، ومشروعاً لإعادة تأهيل مستشفى.

٦ - وفي كوبانغ، اجتمعت البعثة ببيت تالو، حاكم نوسا تينغارا الشرقية، التي تضم تيمور الغربية، واللواء كيكسي سيهاكري، القائد العسكري لأوداياما، والعميد إي مادي مانغكو باستيكا رئيس شرطة نوسا تينغارا الشرقية، وممثلي وزارة الخارجية وأجهزة الحكم المحلي، فضلاً عن منظمات

وهي تحت مجلس الأمن على النظر فيها على سبيل الأولوية.

٩ - وقد أحرزت الإدارة الانتقالية تقدماً ملموساً في التصدي للخطر الذي يهدد الأمن من جراء تسلسل الميليشيات من تيمور الغربية. فمُنذ بضعة أشهر كان هناك ما يصل عدده إلى ١٥٠ من أفراد الميليشيات يمارسون نشاطهم في مجموعات يتراوح عدد أفرادها بين ٢٠ و ٣٠ فرداً في القطاعين الغربي والأوسط. وقد اتخذت قوة حفظ السلام إجراءات مشددة وحازمة لمكافحة الميليشيات، يسرّها، إلى حد كبير، المعلومات المقدمة من السكان المحليين. وهو الأمر الذي أسفر عن تقلص نشاط أفراد الميليشيات داخل تيمور الشرقية وردّ عدد من أفراد الميليشيا على أعقابهم إلى تيمور الغربية. والبعثة تؤيد نهج الإدارة الانتقالية حيال ذلك التهديد. بيد أن استمرار أزمة اللاجئين في تيمور الغربية ووجود عناصر من الميليشيات في مخيمات اللاجئين وإمكانية حدوث مزيد من موجات العودة بأعداد كبيرة سيكون بينها لا محالة أفراد من الميليشيات، هي كلها أمور ما زالت تشكل مصدراً لعدم الاستقرار في جميع أنحاء جزيرة تيمور. وقد أعرب أهالي تيمور الشرقية عن رغبتهم في أن يكون لهم لدى الاستقلال قوة دفاع خاصة بهم تمسحياً مع ما أوصى به في الخيار الثالث الوارد في الدراسة التي أجرتها مؤخراً جامعة "King's College" في لندن. ومن ثم، أيدت الحكومة الانتقالية في تيمور الشرقية، مؤخرًا، الاقتراح الداعي إلى تشكيل قوة قوامها ٣٠٠٠ فرد على النحو الموصى به. وستقرر طرائق تنفيذ هذا الاقتراح في اجتماع سيعقده المانحون في ديلي في الفترة ٢١-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ومثلما هو الحال بالنسبة للشرطة، من المرجح أن تحتاج تيمور الشرقية بشكل ما إلى وجود عسكري دولي لفترة من الزمن بعد الاستقلال؛ وهو الأمر

الحاجة بقاء الشرطة المدنية الدولية إلى ما بعد تاريخ الاستقلال. وتوصي البعثة بمراجعة ذلك في التخطيط لوجود الأمم المتحدة الذي سيعقب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وتوصي أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر مؤسسات الأمم المتحدة المختصة بالنظر على وجه الاستعجال في مسألة المساعدة على دفع عجلة تدريب دائرة شرطة تيمور الشرقية.

٨ - ومن العناصر الحيوية في عملية إنشاء جهاز فعال قوامه القانون والنظام، إنشاء جهاز قضائي يؤدي مهامه بصورة كاملة. وهو الأمر الذي يشكل تحدياً نظراً لانعدام القدرة المحلية تماماً في هذا المجال وللأولويات الأخرى الملحة التي أُنيط بالإدارة الانتقالية لدى بدء عملها، التصدي لها. ورغم أن الإدارة الانتقالية أحرزت تقدماً على طريق إنشاء نظام لإدارة المحاكم ودوائر للدعاء العام، ونظام المحامي العام وتوفير خدمات السجون، لا يزال القطاع القضائي يفتقر بشدة إلى الموارد، ومن ثم ليس بمقدور النظام القائم حالياً مقاضاة المشتبه فيهم ممن هم محتجزين بالفعل منذ فترة تناهز في حالة البعض عاماً واحداً. وفضلاً عن ذلك تواجه الإدارة الانتقالية صعوبات حمة في تقديم المسؤولين عما وقع في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلى العدالة. وفي ضوء ما تقدم، يجدر بالإدارة الانتقالية أن تقوم على وجه الأهمية بالنظر في كل المتاح من سبل جذب الموارد اللازمة وأن تكفل أن جميع القرارات المتعلقة بإدارة التحقيقات في الجرائم الخطيرة تجسّد بأقصى قدر ممكن تطلعات أهالي تيمور الشرقية. وقد أبلغ الممثل الخاص للأمين العام، البعثة بأنه يعتزم إجراء استعراض لحالة قطاع العدل وأنه سيقترح حلاً لهذه المسألة الملحة يشمل سبل معالجة القصور في الخبرات والموارد المالية. ورحبت البعثة بهذه المبادرة التي جاءت في حينها

١٢ - ومن المتوقع أن تقوم الإدارة الانتقالية في الأسابيع المقبلة، من خلال الحكومة والمجلس الوطني وفي ظل الحوار مع قيادات تيمور الشرقية، بوضع جدول زمني وآليات لأغراض عدة من بينها العملية الانتخابية التي ستحقق لتيمور الشرقية استقلالها الكامل. ويجدو الممثل الخاص للأمين العام الأمل في أن تعرض نتائج تلك المناقشات في اجتماع المانحين القادم في بروكسل.

#### دال - البنية الأساسية

١٣ - جرت عملية إصلاح كبرى في المباني والمرافق العامة في ديلي، عاصمة تيمور الشرقية ومركز تجمعها السكاني. وتم إبلاغ البعثة أن النظام التعليمي يؤدي مهامه في جميع أنحاء تيمور الشرقية وأن الرعاية الصحية الأساسية متوفرة في مناطق كثيرة. بيد أن البنية الأساسية في تيمور الشرقية ما زالت عموماً في حالة يرثى لها. ومما يثير قلق البعثة، بوجه خاص، ضالة المبالغ المنفقة حتى الآن على التعمير وتفاوت معدل التقدم في سائر أنحاء البلد مقارنة بديلي وبخاصة فيما يتعلق بإعادة بناء الطرق والإمداد بالكهرباء وترميم المباني. وقد علمت البعثة أنه على الرغم من توفر بعض التمويل للاحتياجات التي لم تلب في مجال البنية الأساسية، كان معدل تنفيذ المشاريع بطيئاً. ومن ثم يلزم التركيز على هذا المجال على سبيل الأولوية. وفي هذا الصدد أبرز الممثل الخاص للأمين العام ضرورة توفير الموارد فوراً للقيام بأعمال ترميم عاجلة (مثلاً ترميم مباني المحاكم) وأوصى بتوفير تلك الموارد من الميزانية المقررة نظراً لاتساع نطاق ولاية الإدارة الانتقالية. وتوصي البعثة بإيلاء الاعتبار لتوخي مزيد من المرونة في استخدام الموارد المقررة المخصصة لعمليات حفظ السلام المعقدة على غرار الإدارة الانتقالية.

الذي ينبغي، أيضاً، مراعاته في التخطيط لوجود للأمم المتحدة يلي الإدارة الانتقالية.

#### باء - الحالة الإنسانية

١٠ - اجتازت الحالة الإنسانية أشد مراحلها حرجاً. بيد أن تيمور الشرقية ستحتاج إلى موارد لا تنضب طالما السكان يسعون إلى استعادة أسباب العيش وطالما ظلت إمكانية عودة مزيد من اللاجئين بإعداد كبيرة قائمة. وقد علمت البعثة أن الإدارة الانتقالية قامت جنبا إلى جنب مع الوكالات الإنسانية بوضع خطط الطوارئ الضرورية للتصدي لأي تدفق كبير من اللاجئين. وإنه لأمر ذو أهمية حيوية أن يظل ذلك الاستعداد عنصراً من عناصر الاستراتيجية التي تتبعها الإدارة الانتقالية فيما يتعلق بعودة اللاجئين.

#### جيم - إنشاء إدارة فعالة

١١ - غدت الإدارة الانتقالية الآن بعثة متقدمة النشاط. فقد حققت في أدائها للمهمة المسندة إليها والمتعلقة ببناء القدرات اللازمة للحكم الذاتي تطوراً إيجابياً وهاماً للغاية ألا وهو التعجيل بنقل مقاليد الإدارة إلى التيموريين، مما يمنحهم على نحو مطرد ملكية عملية صنع قراراتهم وينيط بهم المسؤولية عنها. ذلك أنه تم تعيين عدد من حكام أو نواب حكام المقاطعات من التيموريين، وفي الوقت نفسه يتولى المجلس الوطني المؤلف بأكمله من التيموريين السلطة التشريعية وتمارس السلطات التنفيذية حكومة انتقالية تضم خمسة تيموريين وأربعة دوليين ويرأسها رئيس الإدارة الانتقالية. وقد أشارت عدة منظمات غير حكومية إلى ضرورة المضي بعملية تولية التيموريين ناصية أمرهم قدماً على جميع مستويات الإدارة. والبعثة تؤيد جهود الإدارة الانتقالية في هذا الصدد وتؤكد في الوقت نفسه الحاجة إلى بناء القدرات بين أهالي تيمور الشرقية.

## هاء - ملاحظات ختامية

## رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)

١٦ - عاد إلى تيمور الشرقية عدد كبير من بين مئات الآلاف من التيموريين الشرقيين الذين نزحوا من ديارهم أثناء أعمال العنف التي أعقبت الاستطلاع الشعبي، وذلك كي يحتلوا مكائهم في مجتمعهم مرة أخرى. وأكد الوزراء الإندونيسيون للبعثة التزامهم بحل مسألة اللاجئين. وكانت تأكيداتهم محل ترحيب. غير أنه، بعد مضي أكثر من عام، لا يزال ما يُقدر بـ ١٢٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. وكانت الجهود الدولية المبذولة لحل هذه الأزمة قد توقفت بعد مقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا في ٦ أيلول/سبتمبر. وردا على مصرع الموظفين المأساوي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، الذي يسعى إلى إيجاد سبل لوضع حد فوري للمشكلتين المترابطتين اللتين تتمثلان في أزمة اللاجئين والتهديد الأمني الذي يشكله وجود الميليشيات. وتمكنت بعثة المجلس من التوصل الى تقدير جيد مباشر للوضع المعقد هناك.

## ألف - وضع اللاجئين

١٧ - في الفقرة ٤ من القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، دعا مجلس الأمن السلطات الإندونيسية إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لكفالة العودة الآمنة للاجئين الذين يختارون العودة إلى تيمور الشرقية. ولا يزال وضع اللاجئين الموجودين في المخيمات في تيمور الغربية يبعث على القلق الشديد. وقد تلقت البعثة أنباء من اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية تفيد أن الميليشيات لا تزال تقوم بترويع اللاجئين ونشر المعلومات المضللة في المخيمات. وأفادت أنباء أخرى أنه يجري إجبار اللاجئين على تسليم أموالهم وماشيتهم كي يُسمح لهم بالعودة إلى تيمور الشرقية. وللحصول على معلومات مباشرة، زارت البعثة مخيمين للاجئين: مخيم نويلباكي بالقرب

١٤ - أعجبت البعثة وبخاصة أعضاؤها الذين زاروا تيمور الشرقية ضمن آخر بعثة أوفدها مجلس الأمن إبان الاستطلاع الشعبي، بالتقدم المحرز في تنفيذ الولاية المسندة إلى الإدارة الانتقالية في فترة تربو قليلا على عام واحد. بيد أن هذا التقدم لم يكن دائما بالأمر اليسير. فالبعثة لا تستهين بالصعوبات الراهنة في مجالات مثل التعمير وإقامة العدل، أو بضخامة التحديات التي ما زالت ماثلة على الطريق المفضية إلى الاستقلال المتوقع تحقيقه في النصف الأخير من عام ٢٠٠١. ومن ثم فهي تعرب مجددا عن كامل تأييدها لعمل الإدارة الانتقالية. وتشير، أيضا، إلى أنه سيتعين على مجلس الأمن قريبا اتخاذ قرار بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى الاستقلال. كما أنها تسلم بأن الحاجة ستقتضي لا محالة إبداء التزام دولي قوي حيال تيمور الشرقية بعد الاستقلال وذلك بعدة طرق من بينها توفير المساعدة المالية والتقنية والأمنية إذا أُريد تحقيق تطلعات أهالي تيمور الشرقية بالكامل. ولا بد من بدء التخطيط لهذا الأمر في أقرب وقت ممكن.

١٥ - وتود البعثة أن تعرب عن تقديرها للدعوة التي وجهها الممثل الخاص للأمين العام إلى مجلس الأمن لزيارة تيمور الشرقية والاطلاع بشكل مباشر على الطريقة التي يجري بها تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ووجدت البعثة في ذلك تجربة مثمرة سلطت الضوء على تصميم كل من الموظفين الدوليين وسكان تيمور الشرقية على العمل معا من أجل تحقيق تطلعات شعب تيمور الشرقية، وذلك في مواجهة العديد من التحديات.

التسجيل، لا بد وأن يشارك فيها موظفون دوليون، وبخاصة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن المنظمة الدولية للهجرة، وتؤيد حكومة إندونيسيا هذا الرأي. ووفقاً للفقرة ٥ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، تكرر البعثة التأكيد على أنه لن يكون بمقدور المفوضية وغيرها من الوكالات العودة إلى تيمور الغربية إلا مع ضمان توفر الأمن، بما في ذلك إحراز تقدم حقيقي في نزع سلاح الميليشيات وحلها. وتوصي البعثة بأن توفد الأمم المتحدة فريقاً من خبراء الأمن إلى تيمور الغربية بالتعاون مع حكومة إندونيسيا في تقييم الوضع الأمني وإقامة صلات مع القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الوطنية الإندونيسية وسائر الأطراف المعنية. وسيأتي هذا متفقاً مع الطرائق التي يتبعها عادة مكتب منسق الأمم المتحدة للأمن لتقييم منطقة قبل إعادة تصنيف مستوى أمنها.

٢٠ - كما تشدد البعثة على أن كل مراحل عملية العودة يجب أن تتم في ظروف تكفل السلامة والأمن دون مضايقات أو أعمال ترويع أو ابتزاز. وترحب البعثة باعتزام حكومة إندونيسيا البدء قريباً في مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة في جاكرتا بشأن وضع ترتيبات لتسهيل إنجاز خبراء الأمن التابعين للأمم المتحدة لتقييمهم للوضع في تيمور الغربية. وتسليماً بأن حكومة إندونيسيا ستحتاج إلى مساعدة مالية لإعادة توطين اللاجئين الذين يختارون البقاء في إندونيسيا، ترحب اللجنة باقتراح قيام المانحين الدوليين المحتملين بزيارة تيمور الغربية بمجرد استعادة الأمن في المنطقة.

٢١ - وتشترك إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وحكومة إندونيسيا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وقيادة تيمور الشرقية في وضع خطط لبرنامج تجريبي لعودة أفراد الاحتياط

من كوبانغ، ومخيم هاليوين بالقرب من أتامبوا. وشاهدت البعثة الأوضاع المخزنة حقا التي يعيش فيها اللاجئين.

١٨ - واستوقف البعثة مدى قلة المعلومات عن الأوضاع في تيمور الشرقية، ومدى انتشار المعلومات المضللة داخل المخيمات، ووضوح احتمالات ترويع اللاجئين. وأعرب بعض اللاجئين ممن قابلتهم البعثة عن قلقهم إزاء أوضاع الأمن والسلامة في تيمور الشرقية وإزاء الطريقة التي يُستقبل بها العائدون. وسعت البعثة إلى تهدئة تلك المخاوف، حيث أكدت مرة أخرى للاجئين والقادة المحليين أن قادة تيمور الشرقية قدموا تأكيدات بضمنان أمن وسلامة اللاجئين عند عدوهم، مع التشديد في الوقت نفسه على أن من ارتكبوا جرائم أثناء اضطرابات عام ١٩٩٩ وما بعدها سيحاسبون وفقاً للنظام القانوني في تيمور الشرقية. وقال بعض اللاجئين صراحة إنهم لن يعودوا إلى تيمور الشرقية إلا "تحت العلم الأبيض والأحمر"، وهم يعنون بذلك الحكم الإندونيسي. وتقترب البعثة أن تعمل حكومة إندونيسيا مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على وضع وتنفيذ استراتيجية إعلامية فعالة ومحايدة تسمح للاجئين باتخاذ قرار طوعي مستنير بشأن مستقبلهم، وتقنعهم بأنه لا بد من قبول نتائج الاستطلاع الشعبي.

١٩ - وقد أصبحت مسألة إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو إعادة توطينهم مسألة ملحة في ضوء المخنة التي يعيشونها في المخيمات المهتمة. ولاحظت البعثة أن حكومة إندونيسيا، في محاولة منها لمعالجة المسألة، قد شكلت فرقة عمل مشتركة بين الوزارات بدأت بالفعل مشاريع تجريبية لتسجيل اللاجئين، فضلاً عن إنشاء مواقع لإعادة التوطين لمن يرغبون في البقاء في إندونيسيا. وقد زارت البعثة أحد هذه المواقع. وترى البعثة بقوة أن عملية التسجيل يجب أن تكون مجردة من الطابع السياسي، بما يستبعد أي دور للجماعات المناصرة للاندماج. ولكي تتوفر المصدقية لعملية

التحقيقات في هذه الجريمة. وتأمل البعثة بقوة في أن تتحرك بسرعة هذه التحقيقات وغيرها من التحقيقات بشأن الأطراف المسؤولين عن شن هجمات عنيفة وأعمال الترويع في تيمور الشرقية وتيمور الغربية من خلال نظام العدالة الإندونيسي.

٢٤ - وفي اجتماع مع البعثة، أبلغت ميغاواقي سوكارنوبوتري، نائبة الرئيس، البعثة بالتزام حكومة إندونيسيا بالعمل مع الأمم المتحدة لحل المسائل المتعلقة التي تنشأ أثناء الفترة الانتقالية؛ وقد صدرت توجيهات إلى الوزراء بالعمل مع البعثة لإعطاء دفعة جديدة للعلاقات بينها وبين الحكومة. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، التقت البعثة مع سوسيلو بامبانغ يودهويونو، الوزير المنسق للشؤون السياسية والاجتماعية والأمنية، وغيره من المسؤولين بالحكومة الإندونيسية، الذين أكدوا أنه تم حل الميليشيات، بمعنى أنها لم تعد تتدرب أو تعمل بصورة منظمة وأنه قد تم تفكيك هياكلها وتنظيمها (القوات المسلحة المناصرة للإدماج) في عام ١٩٩٩. وأقر الوزير باستمرار أعمال الترويع من جانب الميليشيات، التي وصفها بأنها عناصر سابقة في الميليشيات توجد في مخيمات اللاجئين وحولها. وأكد السيد يودهويونو التزامه بالتركيز على القضاء على الميليشيات، وتعهد بإبلاغ مجلس الأمن بخطط العمل الإندونيسية لتحقيق هذا الهدف. وترحب البعثة بهذا الالتزام، وتشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه، وتتطلع قدما إلى تلقي تقرير الوزير المنسق.

٢٥ - واستنادا إلى التقارير الواردة من العائدين حديثا من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية، وإلى المناقشات التي أجريت مع اللاجئين في المخيمات، ترى البعثة أن استمرار وجود الميليشيات، بأية صورة كانت، يظل يشكل عائقا أمام تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠). وتؤكد البعثة على ضرورة القيام بعمل حاسم للتصدي للميليشيات المتبقية، وبخاصة قادتها،

السابقين في القوات المسلحة الإندونيسية من تيمور الشرقية مع عائلاتهم. ويمكن لنجاح هذا البرنامج أن يكون حافزا على وضع برامج مشابهة. وتوصي البعثة بأن تتابع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وحكومة إندونيسيا بصورة نشطة إمكانية تنظيم عمليات أخرى مخصصة لعودة مثل هؤلاء الأشخاص.

٢٢ - وتوصي البعثة بأن تقوم الحكومة الإندونيسية بحل المشكلة المتعلقة الخاصة بدفع المعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين السابقين. وذلك للوفاء بالالتزامات المتعلقة الخاصة بالمعاشات التقاعدية بصرف النظر عما إذا كان المستفيدون قد اختاروا الإقامة في إندونيسيا أو في تيمور الشرقية. فذلك من شأنه أن يكون حافزا يشجعهم على العودة إلى تيمور الشرقية للقيام بدور في نقل الإدارة إلى أيدي التيموريين وإعادة اندماجهم بالكامل في المجتمع.

## باء - الأمن

٢٣ - يدعو قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) حكومة إندونيسيا إلى اتخاذ خطوات إضافية فورية، وفاء منها بمسؤولياتها، لترفع سلاح الميليشيات وحلها فورا، وإعادة بسط القانون والنظام في المنطقة المتضررة من تيمور الغربية، وكفالة الأمن والسلامة في مخيمات اللاجئين وبالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، ومنع عمليات الإغارة العابرة لحدود تيمور الشرقية. وخلال زيارة البعثة لتيمور الغربية، أحيطت علما بالجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا للوفاء بهذه المتطلبات. وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة نشر قوات أمن إضافية للاضطلاع بعمليات نزع السلاح وجمع الأسلحة. وشهدت البعثة عملية تدمير عدد من هذه الأسلحة. كما أبلغت البعثة باستمرار احتجاز يوريكو غوتيريز وستة أفراد آخرين يقال أنهم متورطون في قتل موظفي مفوضية شؤون اللاجئين، وعمدى التقدم المحرز في

إلى تيمور الشرقية، وتشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

### جيم - العدالة والمصالحة

٢٨ - تمثلت إحدى أولويات البعثة في التركيز على الجهود الرامية إلى كفالة أن يقدم إلى العدالة مرتكبو الجرائم الجسيمة في تيمور الشرقية، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣١٩ (٢٠٠٠) وفي مناسبات عديدة أخرى. ولهذه الجهود شقان متوازيان، الأول في تيمور الشرقية والثاني في إندونيسيا.

٢٩ - ولاحظت البعثة أوجه قصور في إقامة العدل في تيمور الشرقية (انظر أعلاه)، نظرا لعدم وجود أي قدرة في هذا الميدان في وقت إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وحثت على الاضطلاع بتدابير لمعالجة هذه المشكلة بغية الاستجابة على نحو كاف لتوقع التيموريين الشرقيين فيما يتعلق بالعدالة. ويمكن أن يترتب على عدم التصدي بنجاح لهذا التحدي أثر سلبي بالنسبة لقدرة البلد على تعزيز المصالحة واعتماد ثقافة سياسية وطنية تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان والمساءلة.

٣٠ - وفي أثناء الزيارة إلى إندونيسيا، أعربت البعثة عن قلقها من التباطؤ الذي تتسم به في إندونيسيا عملية تقديم مرتكبي أعمال العنف في حملة عام ١٩٩٩ في تيمور الشرقية إلى العدالة، بمن فيهم الأشخاص الذين قاموا بالتنظيم والتوجيه للأعمال الوحشية. وأكدت حكومة إندونيسيا من جديد التزامها بمواصلة التحقيقات والمحاکمات بوصف ذلك مسألة ذات أولوية. وأعلم المدعي العام، مرزوقي داروسمان، البعثة بأنه يتوقع أن تبدأ المحاكمات الأولى في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ٢٠٠١. وأكد أن محاكمة زعيم الميليشيا المؤيدة للاندماج، يوريكو غوتيريز والأشخاص المتهمين باغتيال موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

لوضع حد لأنشطتها بصورة نهائية، وذلك من خلال عدة تدابير منها مواصلة عمليات نزع السلاح، وعزل قادة الميليشيات والمضطلعين بعمليات التخويف عن تجمعات اللاجئين، والتعجيل بمحاكمة قادة الميليشيات على الجرائم الخطيرة التي ارتكبوها. وتشجع البعثة الجهود التي تبذلها كافة الأطراف لعزل عناصر الميليشيات المتطرفة، وفقا للقانون تماما.

٢٦ - وبأيد من البعثة، اجتمعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بثلاثة من القادة الأربعة للميليشيات الذين وجهوا رسالتين إلى رئيس المجلس وبيدوا أنهم يودون العودة بدون شروط إلى تيمور الشرقية. وتشجع البعثة إجراء حوار لتسهيل عودتهم التي يمكن أن تؤدي إلى عودة عدد كبير من الأشخاص، وهي ترحب بجهود الحكومة الإندونيسية الرامية إلى تسهيل هذه المسألة.

٢٧ - وعلى المديين الفوري والبعيد، تكتسي ترتيبات التعاون الوثيق بين دوائر الأمن في كل من تيمور الشرقية والغربية أهمية أساسية للسيطرة على الحالة ومنع تفاقمها. وتوجد بالفعل علاقات مفيدة، على كلا الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، بين قوة حفظ السلام والقوات العسكرية الإندونيسية. وتوصي البعثة بمواصلة تنمية هذه العلاقات ويانشاء نظام لتبادل المعلومات بين القوات العسكرية الإندونيسية في تيمور الغربية ووحدة الشرطة المدنية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومكتب شؤون حقوق الإنسان بما في ذلك اتخاذ إجراءات متابعة بشأن المعلومات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بخصوص حالات أُدعي أنها انطوت على تخويف السكان. وهي ترحب بالجهود التي بذلتها حتى الآن قوات الأمن الإندونيسية في الوفاء بالتزامها بمنع الإغارات عبر الحدود



اللاجئين الثلاثة في أتامبوا، سوف تجرى في جاكرتا في المستقبل القريب. وأوضح أيضا أن التهم الموجهة ضد غوتيريز متصل، في جملة أمور، بالتحريض على العنف وارتكاب العنف في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. وأكد

المدعي العام، وكذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن البرلمان قد اعتمد التشريع اللازم لإنشاء محكمة لحقوق الإنسان. وأعرب المدعي العام عن التقدير للمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة استنادا إلى عرض تقدم به الأمين العام أثناء زيارته لإندونيسيا في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وكذلك للمساعدة الثنائية المقدمة من فرادى الحكومات. وترحب البعثة بهذا القانون وهي تتربح إنشاء المحاكم الخاصة في وقت مبكر. وذكر الوزير داروسمان أيضا اعترافه أن يعمل على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأن ينشئ لجنة إحالة تتضمن عضويتها خبراء دوليين. وترحب البعثة بهذا المسعى وتوصي بالنظر في طلب المدعي العام للحصول على خبرة دولية. وفي كل من تيمور الغربية وجاكرتا، شددت البعثة على ضرورة ملاحقة واعتقال الأشخاص المسؤولين عن مقتل فردي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وهما الجنديان ليونارد ويليام مانينغ، وديفي رام جايسي في تيمور الشرقية. والبعثة منشغلة لعدم إحراز تقدم في فتح تحقيق بشأن اغتيال الجندي جايسي. وتأسف البعثة لعدم إحراز تقدم حتى الآن في تقديم المذنبين إلى العدالة. وتعرب عن ثقتها الشديدة في إحراز تقدم في القريب العاجل.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، كان بعض أعضاء البعثة مجتمعين في كوبانغ مع ممثلين عن حركة توحيد تيمور (أسوين)، وهي منظمة سياسية تؤيد دمج تيمور الشرقية مع تيمور الغربية. وعلى الرغم من ادعاء هذه المنظمة أنها تعبر عن آراء اللاجئين، فإن ما من دليل يوحي بأن هذا هو واقع الحال. وخلال هذا الاجتماع، أعلن هؤلاء الممثلون عن تخليهم عن ممارسة العنف وشجبوا قتل موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. غير أنهم مضوا في رفض نتائج الاستطلاع الشعبي. وأعلن ممثلو حركة توحيد تيمور لأعضاء البعثة التزامهم بالمصالحة لكنهم أصروا على الشروع في ذلك دونما قيد أو شرط. وردا على هذا الموقف، شدد أعضاء البعثة على أنه لا يمكن إهمال مسألة محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة ونتائج الاستطلاع الشعبي، هذا إذا أريد للمصالحة أن تكون طويلة الأمد. كما حثوا المجموعة المؤيدة للاندماج على تقبل واقع استقلال تيمور الشرقية. وتشجع البعثة حكومة إندونيسيا على المساعدة في كفالة الشجب العام لاستخدام

٣١ - إن للمصالحة بين سكان تيمور الشرقية تبعات هامة على عودة اللاجئين وإعادة اندماجهم في المجتمع، وعلى التوافق السياسي والاجتماعي الطويل الأمد في هذا البلد وعلى حسن العلاقات بينه وبين إندونيسيا. وأبدت البعثة إعجابها بالجهود الدؤوبة التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل فتح قنوات للحوار مع

٣١ - إن للمصالحة بين سكان تيمور الشرقية تبعات هامة على عودة اللاجئين وإعادة اندماجهم في المجتمع، وعلى التوافق السياسي والاجتماعي الطويل الأمد في هذا البلد وعلى حسن العلاقات بينه وبين إندونيسيا. وأبدت البعثة إعجابها بالجهود الدؤوبة التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل فتح قنوات للحوار مع

الشرقية. كما ترى البعثة أن إقامة ممر بري بين جيب أوكوسي والمنطقة الجاورة له في تيمور الشرقية تكتسي نفس الأهمية وهي تحت حكومة إندونيسيا على العمل عن كثب مع الإدارة الانتقالية لتحديد ترتيبات عبور فعالة. وتأمل أن تساهم الاجتماعات المقبلة للجنة الحدود المشتركة في تحقيق هذه الأهداف.

٣٦ - وقدمت البعثة للحكومة بعض العناصر التي ترمي إلى إعطاء قوة دفع جديدة لشئ أوجه العلاقة الشائكة القائمة بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وتيمور الشرقية. وإضافة إلى عرضها عددا من المقترحات العملية الرامية إلى تعزيز آليات التعاون القائمة، تغطي هذه العناصر عددا من المسائل الرئيسية التي تمت معالجتها في موضع آخر من هذا التقرير. واتفقت حكومة إندونيسيا على عقد اجتماع للجنة الحدود المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر بغرض التحضير لاجتماع لاحق يُعقد في كانون الأول/ديسمبر. وستبدأ حاليا المناقشات مع الإدارة الانتقالية بشأن الطرائق التي ستُتخذ في هذا الشأن. كما أشارت البعثة والحكومة إلى أنهما ستشعران قريبا في إجراء مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة في جاكرتا لتسهيل قيام خبراء تابعين للأمم المتحدة بتقييم الحالة في تيمور الغربية. ولدى اختتام البعثة مهمتها، عُقد مؤتمر صحافي مشترك في جاكرتا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر فيه وزير الخارجية، شهاب، ورئيس البعثة، السفير أندجبا بيانين صحافيين (انظر المرفقين الأول والثاني).

العنف كوسيلة لتحقيق غايات سياسية، علاوة على كفالة قبول نتائج الاستطلاع الشعبي.

٣٤ - غير أنه لا ينبغي للمصالحة أن تقتصر على القيادة السياسيين. إذ إن الوفد شجع بقوة قادة المجتمع المحلي في تيمور الشرقية وقادة المجتمع المحلي لتيمور الشرقية الموجودين حاليا في تيمور الغربية على إقامة صلات مباشرة بين المجتمعين بغرض بناء الثقة وتيسير المصالحة على نطاق أوسع. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة المشتركة التي اتخذها مؤخرا أسقف بوكو، بازيليو دو ناسيمينتو، وأسقف أتامبوا، أنطون راتو، لتسهيل الاتصالات بين التيموريين الشرقيين في تيمور الشرقية ومجموعات اللاجئين الموجودين في تيمور الغربية هي جهد جدير بالثناء وينبغي أن يلقى التأييد الكامل.

#### دال - العلاقات بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية وتيمور الشرقية

٣٥ - شجعت البعثة في الاجتماعات التي عقدتها في تيمور الشرقية وإندونيسيا على إعادة تنشيط المحادثات الثنائية بين الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا بشأن تنفيذ عدد من المسائل التي أُنْفِق عليها في البيان الذي صدر في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، والذي وقعه الممثل الخاص للأمين العام ووزير الخارجية شهاب. وعلى الرغم من التقدم المشجع الذي أحرز في عدد من هذه المسائل، ترى البعثة بشدة أن إنشاء آليات ثنائية وتسييرها بفعالية أمران أساسيان لتطبيع العلاقات التام بين إندونيسيا وتيمور

**البيان الذي أدلى به وزير خارجية إندونيسيا إلى الصحافة بشأن زيارة  
البعثة التي أوفدها مجلس الأمن  
(١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)**

١ - أود أن أبدأ بالإعراب عن ارتياحي الشخصي، فضلا عن ارتياح حكومة إندونيسيا، للزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن لإندونيسيا على مدى الأيام الأربعة الماضية. إن دعوتنا للبعثة واستجابتكم لها يمثلان شاهدين على الإيجابية التي تتسم بها الاتصالات القائمة بين مجلس الأمن وحكومة إندونيسيا لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالفترة الانتقالية التي تمر بها تيمور الشرقية. وبذا فقد كان من الطبيعي أن سادت زيارة البعثة روح من الصداقة والتعاون الصادقين.

٢ - ومما لا شك فيه أن ما اضطلعت به البعثة من أنشطة دامت يومين في كوبانغ وأتامبوا، ثم قضاءها يومين في جاكرتا، قد أتاحا لبعثة مجلس الأمن فرصة كافية للوقوف شخصيا على الخطى الهامة التي خطتها إندونيسيا استجابة لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠). وأثناء زيارة كوبانغ وأتامبوا، عملت البعثة بصورة وثيقة مع ممثلي الحكومة المحلية والشرطة والقائد الإقليمي للقوات المسلحة الإندونيسية، إضافة إلى ممثلي الحكومة المركزية. وفي جاكرتا، عقدت البعثة لقاءات مع وزراء في الحكومة ومسؤولين رسميين رفيعي الرتبة، وبالأخص مع رئيس مجلس النواب. والاتصالات المكثفة التي أجرتها بأعضاء المجتمع المدني علاوة على الاجتماع الذي عقدته في كوبانغ مع ممثلي حركة توحيد تيمور (أسوين) كانت على القدر نفسه من الأهمية.

٣ - نوقشت خلال هذه الزيارة مسائل عديدة مثيرة للقلق. وسمحوا لي بتسليط الضوء على المجالات ذات الاهتمام، وهي التالية:

(أ) ضرورة بذل حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمجتمع الدولي جهودا دؤوبة ومكثفة لإيجاد حل عاجل وشامل لمسألة اللاجئين من تيمور الشرقية التي أفضت إلى عواقب معقدة؛

(ب) ضرورة استئناف جميع الجهات المعنية جهودها المتضافرة لمعالجة مختلف العوامل التي تنطوي عليها مسألة اللاجئين من تيمور الشرقية، بما في ذلك الأمن والسلامة في المخيمات وعدم اليقين بشأن الحالة السائدة في تيمور الشرقية. وإن إندونيسيا، من جهتها، ستواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة تعزيز الأوضاع الأمنية في المخيمات. كما تعتبر

حكومي أن من الهام تزويد اللاجئين بمعلومات أفضل وأكثر شمولاً عن الحالة السائدة في تيمور الشرقية، وذلك بغية الاستجابة لمشاعر القلق التي أبدوها بشأن سلامتهم وأمنهم في المستقبل في تيمور الشرقية؛

(ج) أهمية التعاون بين حكومة إندونيسيا والوكالات الإنسانية الدولية ذات الصلة في مجال تيسير عملية تسجيل اللاجئين كطريقة لتحديد ما إذا كان في نيتهم العودة إلى تيمور الشرقية أو البقاء في إندونيسيا على أساس مبدأ حرية الاختيار. وفي غضون ذلك، ستمضي إندونيسيا في تسهيل عودة اللاجئين ("التلقائية") من تيمور الشرقية على أساس مخصص. ومنذ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عاد إلى تيمور الشرقية ٤٠٠ ١ لاجئ منهم؛

(د) ضرورة استئناف تقديم المساعدة الدولية إلى اللاجئين استكمالاً للجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا؛

(هـ) أهمية الإجراءات القانونية الحالية علاوة على الإجراءات المحتملة اتخاذها في المستقبل ضد المسؤولين عن قتل الموظفين الثلاثة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأشخاص الذين ارتكبوا في السابق جرائم فادحة في تيمور الشرقية والأشخاص الذين مارسوا التخويف ضد اللاجئين؛

(و) ضرورة مواصلة وتكثيف المحادثات الجارية بين حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بشأن المسائل المعلقة التي تظهر خلال الفترة الانتقالية. ويشمل ذلك، من بين ما يشمل، تفعيل آليات التعاون القائمة، بما فيها لجنة الحدود المشتركة التي تعتمد عقد اجتماع على مستوى المدراء في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بغية عقد أول اجتماع لها أثناء كانون الأول/ديسمبر؛

(ز) ضرورة إمعان النظر في الوسائل والسياسات التي تسهل وتعزز المصالحة فيما بين سكان تيمور الشرقية، التي تعد عاملاً حيوياً لتوطيد السلام والاستقرار في تيمور الشرقية في المستقبل.

٤ - وأخيراً، أود من جديد إعادة التأكيد على التزام حكومي بمواصلة هذه الاتصالات الإيجابية مع مجلس الأمن على النحو الذي تبدى في زيارة البعثة.

بيان السفير مارتن أندجابا، رئيس بعثة مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى  
 تيمور الشرقية وإندونيسيا  
 (جاكرتا، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)

قامت بعثة مجلس الأمن بزيارة تيمور الغربية وجاكرتا في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بناء على دعوة من حكومة إندونيسيا، وذلك عقب زيارتها إلى تيمور الشرقية. وأعرب أعضاء البعثة عن امتنانهم للسلطات الإندونيسية لما قامت به من أجل تيسير هذه الزيارة، وهو ما مكّنهم من الاطلاع بصورة مباشرة على أحوال اللاجئين في كوبانغ وأتامبوا. وكانت المباحثات في مجملها مثمرة ومحل ترحيب.

وترحب البعثة بما تبذله حكومة إندونيسيا من جهود من أجل معالجة الأوضاع في تيمور الغربية. وبالرغم من ذلك، لا يزال يتعين عمل الكثير، والمجتمع الدولي مستعد للتعاون مع إندونيسيا من أجل التصدي لما تبقى من التحديات.

وفي تيمور الشرقية، اعجبت البعثة بما أحرز من تقدم منذ عام ١٩٩٩. وأثنى أعضاؤها على الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو، وموظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على إنجازات هذه الإدارة، كما أثنت البعثة على سكان تيمور الشرقية في مرحلتهم الانتقالية التاريخية هذه.

وخلال العام الماضي، بدأت تيمور الشرقية عملية إعادة البناء، وعاد ما يزيد على ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ، وبدأت عملية المصالحة. وتؤكد البعثة على أن مساري العدالة والمصالحة المترابطين مساران أساسيان لحل الوضعية الراهنة.

ولاحظت البعثة جهود حكومة إندونيسيا من أجل إيجاد حل لمسألة اللاجئين. ورحبت بالخطوات التي اتخذتها إندونيسيا من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، الذي يدعو في جملة أمور إلى نزع سلاح الميليشيات وحلها فوراً. ومن الواضح أن مشكلة اللاجئين تثير مسائل معقدة. فثمة حاجة ملحة إلى العمل سوياً من أجل تيسير القيام في أقرب وقت ممكن بتسجيل جميع اللاجئين وإعادة توطينهم إلى وطنهم وإعادة توطينهم في ظروف تكفل لهم السلامة والأمن.

وقد سُرت البعثة لعلمها أن عدة مئات من اللاجئين قد عادوا خلال الأسابيع القليلة الماضية. ومع ذلك، تشير المعلومات المستمدة من اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية إلى أن

عملية التهريب لا تزال مستمرة في المخيمات الموجودة في تيمور الغربية. ولا بد من وقف عملية التهريب هذه. فالعديد من اللاجئين يقولون إنهم خائفون لأنهم لا يتمتعون بعد بحرية الاختيار بشأن مستقبلهم، ويظل أمنهم في هذه المخيمات محفوفًا بالمخاطر. وعلاوة على ذلك، من الضروري اتخاذ عمل حاسم من أجل التصدي لما تبقى من الميليشيات. ورحبت البعثة بتعهد حكومة إندونيسيا بمعالجة مشكلة استمرار أعمال التهريب في المخيمات.

وأعرب أعضاء البعثة عن الأمل في أن تُتابع على وجه السرعة قضية يوريكو غوتيريز وأولئك المسؤولين عن مقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما أبرزت البعثة مصلحة المجتمع الدولي في المضي بسرعة نحو تقديم الأشخاص المسؤولين عن مقتل الموظفين الثلاثة من مفوضية شؤون اللاجئين واثنين من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، والمسؤولين عن أحداث عام ١٩٩٩، إلى العدالة.

وأحاطت البعثة علماً بطلب المدعي العام لإندونيسيا، مرزوقي داروسمان، الحصول على المساعدة الدولية من أجل توفير الخبرة المناسبة في مجال تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وترحب البعثة باعتماد قانون حقوق الإنسان مؤخرًا وتنتظر إنشاء المحاكم الخاصة في وقت قريب. وأوضح السيد داروسمان أيضاً أنه يعتزم العمل بصورة وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة إحالة تضم خبراء دوليين. وقد رحبت البعثة بهذا الجهد وأوصت بالنظر في هذا الطلب الخاص.

وكان ثمة اتفاق بشأن الأولوية الكبرى التي يكتسبها استئناف تقديم المساعدة الدولية إلى اللاجئين، وذلك من أجل تكميل ما تبذله حكومة إندونيسيا من جهود. ومن أجل ذلك، يجب ضمان أمن عمال الإغاثة الإنسانية الدوليين. وسوف تناقش حكومة إندونيسيا مع مكاتب الأمم المتحدة في جاكرتا ترتيبات تيسير إجراء تقييم من جانب خبراء أمن تابعين للأمم المتحدة للحالة السائدة في تيمور الغربية، وذلك بالتعاون مع الشرطة والقوات المسلحة الإندونيسية وسائر السلطات المسؤولة.

وأبرزت البعثة أهمية تسجيل اللاجئين تحت مراقبة دولية، وهو رأي تتفق معها فيه حكومة إندونيسيا. ويجب أن يحظى اللاجئين الذين يودون البقاء وأولئك الذين يرغبون في العودة بالمساواة فيما يلقونه من معاملة ودعم. وشجعت البعثة الحكومة على وضع خطة مفصلة للتسجيل والعودة وإعادة التوطين. كما تشجع البعثة على مواصلة المباحثات بشأن هذه القضية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

وتعتقد البعثة بأن عمليات العودة الخاصة، تحت إشراف دولي، يمكن أن تكون عاملاً هاماً في المساعدة على تهيئة الشروط اللازمة لحل هذه المسألة. وفي هذا السياق، فإنها ترحب

بالخطط التي تتوخى العودة الوشيكة لمجموعة أفراد الاحتياط السابقين في القوات المسلحة الإندونيسية من تيمور الشرقية.

ورحبت البعثة ببيانات أدلى بها قادة تيمور الشرقية ومفادها أنهم يتوقون إلى الترحيب بعودة اللاجئين والسعي وراء تحقيق المصالحة. وتؤكد البعثة على أهمية تقديم معلومات أفضل إلى اللاجئين، ودعم جهود الكنيسة وغيرها من الدوائر لتحقيق ذلك.

وأكد الطرفان على الحاجة إلى مواصلة وتعزيز المباحثات بين حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بشأن القضايا المتبقية التي ستنشأ أثناء الفترة الانتقالية. وينطوي هذا الأمر فيما ينطوي عليه على تفعيل الآليات الحالية للتعاون، بما فيها لجنة الحدود المشتركة. وترحب البعثة بعزم حكومة إندونيسيا على عقد اجتماع للجنة الحدود المشتركة هذه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وسوف تقدم اللجنة تقريرها إلى مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.